

تعريف على تصنيف مشروعات المنفعة العامة التي يشملها قانون نزع ملكية العقارات

حدد قانون نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة، ٧ أنواع من المشروعات التي تعد من أعمال المنفعة العامة، وينص القانون، على أنه يعد من أعمال المنفعة العامة في تطبيق أحكام هذا القانون

١. إنشاء الطرق والشوارع والبيادين أو توسيعها أو تعديلها، أو تمديدتها أو إنشاء أحياء جديدة
٢. مشروعات المياه والصرف الصحي
٣. مشروعات الري والصرف
٤. مشروعات الطاقة
٥. إنشاء الكبارى والمجازات السطحية (المزلقات) والممرات السفلية أو تعديلها
٦. مشروعات النقل والمواصلات
٧. أغراض التخطيط العمراني وتحسين المرافق العامة

ووفقاً للقانون، يجوز بقرار من مجلس الوزراء إضافة أعمال أخرى ذات منفعة عامة إلى الأعمال المذكورة، كما يجوز أن يشمل نزع الملكية فضلاً عن العقارات اللازمة للمشروع الأصلي أية عقارات أخرى ترى الجهة القائمة على أعمال التنظيم أنها لازمة لتحقيق الغرض من المشروع أو لأن بقاءها بحالتها من حيث الشكل أو المساحة لا يتفق مع التحسين المطلوب

كما ينص قانون نزع الملكية، على أن يكون تقرير المنفعة العامة بقرار رئيس الجمهورية أو من يفوضه، مرفقاً به:

أ) مذكرة ببيان المشروع المطلوب تنفيذه موضحاً بها قيمة التعويض المبدئي الذي يجب إيداعه بحساب (الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية المشار إليه بنص المادة ٦ من هذا القانون، وذلك خلال شهر من صدور قرار المنفعة العامة.

ب) رسم بالتخطيط الإجمالي للمشروع وللعقارات اللازمة له)